



**بيان**

**وفد جمهورية مصر العربية**

**أمام الدورة الثامنة والستين**

**للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية**

**يلقيه**

**السيد الدكتور/ محمود مصطفى عصمت**

**وزير الكهرباء والطاقة المتجددة**

**١٦-٢٠ سبتمبر ٢٠٢٤**

## السيدات والسادة

أود بداية أن أتوجه بالتهنئة للسيد السفير رئيس المؤتمر ، متمنياً له التوفيق والسداد في إدارة أعمال الدورة الثامنة والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

### السيد الرئيس،

تواصل مصر أنشطة البحث والتطوير في كافة مجالات الاستخدام السلمي للطاقة الذرية بما يساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة . وتسجل مصر تقديرها الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية لمساهمتها بالخبرة الفنية والدعم المالي في تنفيذ عدد من تلك الأنشطة سواء من خلال برنامج ومشروعات التعاون الفني والبرامج الأخرى القائمة في إطار الوكالة، وذلك بالإضافة إلى المبادرات القيمة التي يطلقها المدير العام رفائيل جروسي ومنها مبادرة أشعة الأمل والذرة من أجل الغذاء .

كما تشيد مصر بدور الوكالة في تعزيز التعاون الإقليمي بين الدول في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وهو الدور الذي نتطلع إلى تعزيزه. وتحرص مصر في هذا السياق على توظيف ما لديها من خبرات وكوادر مؤهلة ومرافق بحثية في خدمة هذا التعاون على المستويين العربي والافريقي من خلال عضويتها في كل من الهيئة العربية للطاقة الذرية واتفاق التعاون الإقليمي الأفريقي AFRA.

## السيد الرئيس،

بالرغم من التقدير الدولي الذي تحظى به الوكالة لدورها الهام في تعزيز مختلف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، إلا أن الإشكالية الرئيسية تكمن في محدودية الموارد المالية اللازمة لتمكين الوكالة والدول الأعضاء من تحقيق طفرة حقيقية في هذا المجال وقد تتفوقن معي في أنه من غير المعقول أن تبلغ موازنة برنامج التعاون الفني للوكالة حوالي مائة مليون يورو سنوياً فقط ليتم توزيعها على مشروعات في أكثر من مائة دولة في الوقت الذي تبلغ فيه تكلفة بناء منشأة نووية واحدة أضعاف مضاعفة لهذا المبلغ.

وفي هذا الإطار، فإنني أتوجه بالشكر للمدير العام على جهوده الدؤوبة الرامية لتعبئة المزيد من الموارد المالية من خلال إطلاق العديد من المبادرات الهامة التي تعود بالنفع على الدول النامية، وكذا التواصل المستمر مع مؤسسات التمويل الدولية، وهي الجهود التي تجلت آثارها خلال المناقشات المفيدة التي شهدتها قمة الطاقة النووية في مارس الماضي بمشاركة العديد من الدول الفاعلة ومن بينها مصر.

## السيد الرئيس،

انطلاقاً من مبدأ الشفافية التي تنتهجها مصر فيما يخص المشروع النووي المصري السلمي لتوليد الكهرباء بالضبعة، فيشرفني أن أتشارك معكم آخر تطورات هذا المشروع ، فقد شهدت نهاية العام الماضي تحقيق العديد من المعالم الرئيسية في مسار تنفيذه حيث تم تركيب مصيدة قلب المفاعل للوحدتين الأولى والثانية، كأحد العناصر الأساسية في نظام الأمان المتقدم بالمحطة كما شهدت بداية عام ٢٠٢٤ إتمام الصبة الخرسانية الأولى للوحدة النووية الرابعة

وفي هذا السياق أود أن أؤكد أن البرنامج النووي المصري السلمي لتوليد الكهرباء ملتزم بأعلى معايير الأمن والأمان، فبالانتهاء من إجراءات التصديق علي اتفاقية الأمان

النووي في ديسمبر من العام الماضي، بدأت مصر بالإعداد لمشاركة فعالة ومثمرة في المؤتمر الإستعراضي العاشر لمراجعة الاتفاقية، وذلك وفي إطار الحرص على مشاركة الدول الأطراف كافة إجراءات الأمان النووي ذات الصلة وعلى رأسها الإجراءات المطبقة بمشروع الضبعة..

كما تمنح مصر أولوية خاصة للالتزام بتوصيات بعثة INIR التي أكدت في تقريرها ملاءمة البنية التحتية النووية في مصر لإقامة مشروع ضخم بحجم محطة الضبعة للطاقة النووية..

ونحن إذا نود أن نشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على ما قدمته من دعم ولازالت لهذا المشروع القومي، والذي يحظى بأعلى مستويات الدعم على المستويين الحكومي والشعبي، فإننا نتطلع للاستمرار في التنسيق الوثيق مع السكرتارية خلال المراحل المقبلة لتنفيذ وتشغيل المشروع والاستفادة من خبراتها الفنية في هذا المجال.

## **السيد الرئيس،**

تلتزم مصر في ممارسة كافة أنشطتها النووية السلمية بالشفافية الكاملة في إطار التزاماتها القانونية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة. وتعيد التشديد في هذا السياق على الطبيعة الطوعية للبروتوكول الإضافي، ورفضنا القاطع لأية مساعي من شأنها فرض الانضمام لهذا البروتوكول الطوعي كشرط مسبق للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، أو الربط بينه وبين الالتزامات القانونية بموجب معاهدة عدم الانتشار، ونعتبر تلك المحاولات التي لا تستند لأي أسس قانوني بمثابة إهدار للوقت.

كما تؤكد مصر على محورية دور الوكالة باعتبارها الجهة الوحيدة المعنية بالتحقق النووي وبمتابعة تنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة، وتطالب بضرورة تكثيف المدير العام وسكرتارية الوكالة وجميع الدول الأعضاء لجهود تحقيق عالمية هذا الاتفاق على النحو الوارد بالقرار الذي يصدر سنوياً عن المؤتمر العام تحت عنوان "تعزيز فعالية وتحسين كفاءة ضمانات الوكالة"، وكذا القرار الذي تقدم به مصر سنوياً بشأن تطبيق ضمانات الوكالة في منطقة الشرق الوسط.

واستمراراً لتلك الجهود، فسوف تقوم مصر مجدداً هذا العام بطرح مشروع قرار تطبيق ضمانات الوكالة في الشرق الأوسط الذي يعد خطوة أساسية لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط والتي يزداد الاحتياج للإسراع بإنشائها الآن أكثر من أي وقت مضى على ضوء التطورات الخطيرة والأوضاع المؤسفة التي تشهدها المنطقة على مدار العام الماضي. وندعو كافة الدول المحبة للسلام لدعم هذا القرار الهام اتساقاً مع الالتزامات القائمة في هذا الشأن، علماً بأن مصر قررت مجدداً الالتزام بنفس صياغات القرار الذي اعتمده الدورة السابقة للمؤتمر دون إدخال تعديلات موضوعية عليه.

ونتطلع في هذا الصدد لقيام المدير العام للوكالة بطرح رؤية جديدة تساعد على تحقيق تقدم في تنفيذ هذا القرار الذي بات يكتسب أهمية مضاعفة مع استمرار ويلات الحرب الدائرة في غزة والمعاناة الإنسانية التي يتكبدها الشعب الفلسطيني وبعد ما يقارب العام من الاستهداف والعدوان الإسرائيلي الممنهج في انتهاك جسم لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وأخذاً بعين الاعتبار التصريحات غير المسئولة الصادرة عن وزير إسرائيلي للتهديد باستخدام

السلاح النووي في غزة. ومن ثم، فإن مصر تطالب بإنهاء تلك الحرب والتحدث بصوت واحد لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني، وإدانة أي تهديدات بمزيد من العنف ضد المدنيين.

في هذا السياق، ترحب مصر بانعقاد أربع دورات ناجحة لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي اكتسب زخماً متزايداً كمسار هام لتنفيذ العشرات من القرارات الدولية التوافقية حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأثبت مصداقيته كمسار تفاوضي لا يهدف لعزل أي من دول المنطقة، وإنما يمثل محاولة صادقة لبلورة معاهدة لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل تلبي شواغل الجميع وتستند إلى مبدأ توافق الآراء.

في الختام أود أن أعرب عن خالص تقدير مصر للجهود التي يقوم بهما السيد رفائيل جروسي مدير عام الوكالة والسكرتارية من أجل خدمة الدول الأعضاء وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

وشكراً سيدي الرئيس.